

تقرير سكرتارية منظمة التجارة العالمية حول مراجعة السياسات التجارية لجمهورية ملاوي لعام ٢٠١٦.

- تعتبر ملاوي من أفقر دول العالم ويقدر نصيب للفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي ٢٥٠ \$ دولار أميركي، في حين أن النمو السكاني السنوي مرتفع جداً، وما زال يتزايد في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من ذلك فقد نما اقتصاد ملاوي بقوة في معظم السنوات الأخيرة، وذلك بحسب آخر تقارير لمنظمة التجارة العالمية. في حين أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بلغت ذروتها عند ٩.٥٪، وكان هناك تباطؤ ملحوظ في الإقتصاد في عام ٢٠١٢، زادت مجموع التجارة السلعية زيادة سريعة من (٦٠)٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى (١٠٢)٪ في عام ٢٠١٤.
- تعتبر ملاوي دولة ذات اقتصاد زراعي إلى حد كبير، ونتيجة لذلك، يبقى أدائها عرضة لتقلبات الظروف الجوية وخدمات الشروط التجارية، وما زالت الزراعة أكثر القطاعات المحمية من الرسوم الجمركية، مع استمرار هيمنة الصادرات الزراعية فيها، كما وتراجعت حصتها في عام (٢٠٠٨) من ٦٧٪ إلى ٤٧٪ في عام (٢٠١٤)، علماً بأن الزراعة تلعب دوراً رئيسياً في إقتصاد ملاوي، حيث أنها تساهم بحوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٧٥٪ على عائدات التصدير.
- إن تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في ملاوي عالية جداً، وذلك بسبب التحديات الكبيرة المرتبطة بوسائل النقل، والاتصالات، والطاقة، والحوافز الإدارية، وهذا بدوره أثر على اقتصاد ملاوي والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية، إضافة الى إضعاف قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مما أثر على زيادة الدين العام بقوة، الأمر الذي أدى إلى اللجوء لتمويل المحلي جزئياً في أعقاب النقص في التمويل الخارجي للميزانية.
- ومن أجل تحسين وزيادة حجم الصادرات في ملاوي، فقد عمدت الحكومة إلى ما يلي:
 - أنشأت ملاوي منطقة "ملاوي" - أنشأت صندوق تنمية الصادرات. للاستثمار ومركز التجارة".
 - توفير التمويل التجاري في السوق - تصنيع المنتجات الزراعية والنقل والتوزيع المحلية. من ثم منحها دعم و حوافز مالية.
- وضعت ملاوي استراتيجية النمو والتنمية الشاملة ومتوسطة الأجل، بحيث كان الهدف الرئيسي منها هو مواصلة الحد من نسب الفقر من خلال التنمية المستدامة، مما دفع القطاع الخاص بتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إدراك أن نجاحها سوف يعتمد إلى حد كبير على الإدارة السليمة والمستقرة للاقتصاد الكلي، وتوفير بيئة سياسية من أجل جذب الاستثمارات وتمويل الموازنة العامة للدولة.